وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك
مديرية التنمية الإدارية
دائرة الديوان العام
الرقم ١٦٨٦٦
التاريخ ٢٠٢٤/٦/٩
الإحالة

رقم ٤٧٥
تاريخ ٢٠٢٤/٦/٩

محضر اجتماع
الهيئة العامة غير العادية
التي تقوم بأعمال الهيئة العامة العادية
لبنك بيبلوس-سورية
شركة مساهمة مغفلة عامة
(جلسة أولى + جلسة ثانية)

بناءً على الدعوة الموجهة من مجلس الإدارة إلى السادة المساهمين في شركة بنك بيبلوس سورية ش.م.م.ع لحضور اجتماع الهيئة العامة غير العادية لبنك بيبلوس- سورية ش.م.م.ع الناظرة أيضاً بجدول أعمال الهيئة العامة العادية في تمام الساعة الحادية عشر من صباح يوم الأربعاء الموافق ل ٢٠٢٤/٦/٥ في فندق الشام بدمشق، قاعة الأمويين، وفي حال عدم اكتمال النصاب يكون الاجتماع الثاني في نفس اليوم والمكان وبتمام الساعة الثانية عشر ظهراً، والتي تم نشرها في النشرة الالكترونية وفي صحيفتين يوميتين على مدى يومين وفق أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ لعام ٢٠١١، وذلك في الصحف التالية:

الصحيفة	رقم العدد	تاريخ العدد
الثورة	١١٥٩	٢٠٢٤/٠٥/٢٠
البعث	١١٥٢	٢٠٢٤/٠٥/٢٠
الثورة	١١٦٠	٢٠٢٤/٠٥/٢١
البعث	١١٥٣	٢٠٢٤/٠٥/٢١

وبعد نشر الميزانية مرتين في كل من الصحف اليومية التالية على أن تكون أول نشرتين قبل موعد الهيئة العامة بـ ١٥ يوماً بالنسبة للميزانية:

الصحيفة	رقم العدد	تاريخ العدد
تشرين	1021	٧ أيار ٢٠٢٤
تشرين	1022	٨ أيار ٢٠٢٤
الثورة	1148	٧ أيار ٢٠٢٤
الثورة	1149	٨ أيار ٢٠٢٤

وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك - مديرية الشركات - دائرة الشركات

صورة طبق الأصل
٩ أيار ٢٠٢٤

وبناءً على الكتب الموجهة إلى كل من:
- وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك.
- مصرف سورية المركزي.
- هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.
- سوق دمشق للأوراق المالية.

لإبلاغهم الدعوة المذكورة وتسمية مندوب عنهم لحضور هذا الاجتماع.
كما حضر هذا الاجتماع السيد محمد أنس ناعسة والسيدة جورجيت نصر مندوبين عن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بموجب كتاب التكليف رقم٤٧٥٨ بتاريخ ٢٠٢٤/٦/٥ ، والسيدة أسيل حسين والسيد عمار سليمان و السيد مهند عيسى مندوبين عن مصرف سورية المركزي بموجب كتاب مصرف سورية المركزي رقم١٦/٢٥٦٨/ص تاريخ ٢٠٢٤/٠٥/٢٩ والسيد أحمد القصار والسيد باسل الصباغ مندوبين عن هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بموجب كتاب التكليف رقم (٧٢٢/ص-م-إ) تاريخ ٢٠٢٤/٥/٢٩

وحضر الاجتماع الدكتور قحطان السيوفي مدقق حسابات الشركة.
وحضر أغلب أعضاء مجلس الإدارة السادة محمد مروان الحكيم – فهد العسلي – خليل سارة-باسل صقر
كما حَضَر إلى مكان الاجتماع حوالي الساعة الحادية عشرة عدداً من المساهمين يحملون /٣٨,٠١٧,٤٦٨/ سهماً أصالة ووكالة مما يعادل نسبة /٦٢,١٢/% من كامل الأسهم في المصرف من بينهم /٣٦,٦٦٥,٠٤٢/ سهم نسبة /٥٩,٩١/ % أصالة، و /١,٣٥٢,٤٢٦/ سهم نسبة /٢,٢١/ % وكالة.
أي أقل من الحد الأدنى لاكتمال نصاب الجلسة الأولى للقرارات الداخلة باختصاص الهيئة العامة غير العادية المحدَّدة بالمادة ١٧٠ من قانون الشركات بما لا يقل /٤٥,٩٠٠,٠٠٠/ سهم تشكِّل ٧٥% من مجمل الأسهم في الشركة البالغة واحد وستون مليون ومئتا ألف سهم.
لذلك تقرَّرَ، وفقاً لما ورد في الدعوة، تأجيل الجلسة إلى الجلسة الثانية المحدَّد موعدها في الساعة الثانية عشرة ظهراً من نفس اليوم والمكان وطُلب من الحاضرين البقاء ليشاركوا في الجلسة الثانية كما طُلب ممن يرغب المغادرة دون العودة إلى الاجتماع الثاني أن يقوم بتبليغ موظفي التسجيل بذلك.

وفي الساعة الثانية عشرة ظهراً، استمر السادة ممثلو وزارة التجارة ومصرف سورية المركزي وهيئة الأوراق المالية وأعضاء مجلس الإدارة بتواجدهم في الاجتماع، كما تواجد في مكان الاجتماع في الساعة الثانية عشرة ظهراً عدداً من المساهمين يحملون /٣٨,١٨٠,٥١٧/ سهماً أصالة ووكالة مما يعادل نسبة /٦٢,٣٩/ %من كامل الأسهم في المصرف وذلك وفقاً للبيانات التي قدمها موظفو المصرف المسؤولين عن التسجيل،
وبذلك حضر ما يجاوز الحد الأدنى لاكتمال نصاب الجلسة الثانية للقرارات الداخلة باختصاص الهيئة العامة غير العادية المحدَّدة بالمادة ١٧٠ من قانون الشركات بما لا يقل عن /٢٤,٤٨٠,٠٠٠/ سهم تشكِّل ٤٠% من مجمل الأسهم في الشركة البالغة واحد وستون مليون ومئتا ألف سهم.
وحيث أن شروط انعقاد الاجتماع قد توفرت من حيث إصدار الدعوة ونشرها قبل /١٥/ يوماً من تاريخ انعقاد الجلسة ونشر الميزانية قبل ١٥ يوماً من تاريخ الجلسة وحضور مساهمين بأكثر من النصاب الذي يوجبه قانون الشركات، وتمثيل الجهات الوصائية بمندوبين عنها، فإن هذا الاجتماع يكتسب الصفة القانونية لانعقاده.
وعملاً بأحكام المادتين ١٨١ و١٨٢/١ من قانون الشركات ترأس الهيئة العامة السيد محمد مروان الحكيم نائب رئيس مجلس الإدارة، والذي قام بتسمية كل من السيد إبراهيم طرحها والسيدة جمانة مندو مراقبي تصويت والأستاذ محمد تامر وتي مدوناً لوقائع الجلسة.
وحيث أن شروط انعقاد الاجتماع قد توفرت سواء في إصدار الدعوة ونشرها بالإضافة إلى حضور مساهمين يمثلون أكثر من النصاب الذي يوجبه قانون الشركات وحضور ممثل الوزارة فإن الاجتماع يكتسب الصفة القانونية لانعقاده.

بدأت الهيئة العامة أعمالها وفق ما يلي:

أولاً-سماع تقرير مجلس الإدارة للسنة المالية ٢٠٢٣ والمتضمن حساب الشركة وميزانيتها وخطة العمل للسنة المالية ٢٠٢٤:

تلا رئيس الجلسة تقرير مجلس الإدارة المقدم للهيئة العامة الذي تضمن عرضاً شاملاً لأعمال البنك عن السنة المالية المنصرمة ٢٠٢٣، وخطة العمل للسنة المالية ٢٠٢٤.
حيث أظهرت النتائج المالية للبنك للعام ٢٠٢٣ صافي ربح غير محقق مبلغا وقدره ٥٩٨,٧٢٧,٦٣٤,١٠٧ ل.س فقط خمسمائة وثمان وتسعون مليار وسبعمائة وسبع وعشرين مليون وستمائة وأربع وثلاثون ألف ومائة وسبع ليرات سورية (والذي هو عبارة عن أرباح غير محققة مبلغ وقدره ٦٠٨,٦٤٦,١٥٠,٦٣٦ ل.س فقط ستمائة وثمانية مليارات وستمائة وست وأربعون مليون ومائة وخمسين ألف وستمائة وست ثلاثين ليرة سورية مطروحا منها مبلغ وقدره ٩,٩١٨,٥١٦,٥٢٩

ل.س فقط تسعة مليارات وتسعمائة وثمانية عشر مليون وخمسمائة وستة عشر ألف وخمسمائة وتسع وعشرون ليرة سورية/ خسارة تشغيلية محققة/.
وتحدث عن تطور حجم محفظة التسهيلات الائتمانية ومفصلة بين التسهيلات المنتجة وغير المنتجة.

أما فيما يخص الخطط المستقبلية لعمل البنك:

١- يقوم مصرفنا بطرح منتجات جديدة تواكب السوق المصرفي حسب التعليمات الصادرة عن مصرف سورية المركزي
٢- يستمر مصرفنا في تطبيق أعلى معايير المهنية والشفافية والممارسات المثلى في القطاع المصرفي مع التزامنا الكامل بالتعليمات والجهات الرقابية والوصائية.
٣- يسعى مصرفنا لمواكبة التطورات الحاصلة في السوق السوري لجهة الدفع الالكتروني وقد قمنا بطرح عدة منتجات وخدمات بهذا الإطار في العام الماضي والعام الحالي.
٤- بخصوص خطة الانتشار بدء مصرفنا بالتحضير لافتتاح فرع جديد في محافظة حمص ونستمر بالبحث عن الفرص المتاحة لتوسيع وجود مصرفنا في مناطق اخرى

ثانياً-سماع تقرير مدقق الحسابات عن الميزانية الختامية وحسابات الأرياح والخسائر المقدمة من قبل مجلس الإدارة عن السنة المالية ٢٠٢٣:

تقدم السيد قحطان السيوفي مدقق الحسابات بتقريره حول حسابات الشركة وميزانيتها وحسابات الأرباح والخسائر المقدم من مجلس الإدارة، حيث أوضح أنه تم تدقيق ميزانية البنك كما هو الوضع بتاريخ ٢٠٢٣/١٢/٣١، وتدقيق بيانات الأرباح والخسائر والتي أظهرت صافي ربح غير محقق مبلغا وقدره ٥٩٨,٧٢٧,٦٣٤,١٠٧ ل.س فقط خمسمائة وثمان وتسعون مليار وسبعمائة وسبع وعشرين مليون وستمائة وأربع وثلاثون ألف ومائة وسبع ليرات سورية (والذي هو عبارة عن أرباح غير محققة مبلغ وقدره ٦٠٨,٦٤٦,١٥٠,٦٣٦ ل.س فقط ستمائة وثمانية مليارات وستمائة وست وأربعون مليون ومائة وخمسين ألف وستمائة وست ثلاثين ليرة سورية مطروحا منها مبلغ وقدره ٩,٩١٨,٥١٦,٥٢٩ ل.س فقط تسعة مليارات وتسعمائة وثمانية عشر مليون وخمسمائة وستة عشر ألف وخمسمائة وتسع وعشرون ليرة سورية/ خسارة تشغيلية محققة/. وخلص تقرير مدقق الحسابات إلى أن الحسابات المقدمة من مجلس الإدارة تظهر بعدالة مركز الشركة المالي وإلى توافق البيانات المالية والحسابات مع المعايير المحاسبية الدولية وصحتها واقترح على الهيئة العامة قبول البيانات المالية والحسابات وتقرير مجلس الإدارة.

ثالثاً-مناقشة تقريري مجلس الإدارة ومدقق الحسابات والمصادقة عليهما:

ناقش أعضاء الهيئة العامة تقريري مجلس الإدارة ومدقق الحسابات.
تقدم المساهم الدكتور عمر الحسيني بمداخلة عن إدراج أسهم بنك بيبلوس سورية في بداياتها كان هناك صعوبة في شراء الأسهم وقمت شراء بعض الأسهم وتخليت عنها لاحقا ولست نادماً، وتحدث أن مايميز البنك هو وجود القطع البنيوي الذي يبلغ /٥٢/ مليون دولار و /٤٢/ مليون درهم كونها منعت ظهور بيانات سلبية والخسائر المتراكمة والأرصدة في المصارف الخارجية، وإن ربحية السهم بعد القطع البنيوي هي /- ١٦٢/ ل.س وآلية الوصول إلى مخصص الاحتياطي الواجب بحسب قرارات مصرف سورية المركزي، وتحدث عن ضرورة إعادة هيكلة البنك وتصحيح وتطوير أساليب العمل السائدة حاليا لوضع البنك على السكة الصحيحة وإلا سيضطر البنك إلى الفعل المحرم وهو بيع القطع البنيوي لإطفاء الخسائر.

سأل المساهم الدكتور وليد الأحمر عن مرتبة البنك حاليا وتحدث الدكتور وليد الأحمر عن القطع البنيوي للبنك وعن صافي التسهيلات الإئتمانية المباشرة، وتحدث عن الخسائر المتراكمة المحققة،

وتحدث عن تعليمات مصرف سورية المركزي حول المخصصات الإئتمانية عن المبالغ المودعة في البنوك اللبنانية وعدم وصول المخصصات المأخوذة إلى الحد المطلوب، وسأل عن موقع بنك بيبلوس سورية في السوق من حيث الأرباح والمؤشرات والحصة السوقية، وسأل عن المتابعات والتوجهات لمجلس الإدارة حول تراجع مؤشرات البنك في السوق السورية، وتحدث عن شراء بنك بيمو السعودي الفرنسي وبنك الإئتمان الأهلي اي تي بي، وأهمية ذلك في تصحيح مسار البنك، وتمنى على مالكي البنك الجدد وأن يكون الأستاذ بسام معماري هو المتابع وفريقه لحركة هيكلة وتشكيل ووضع جدول السياسات والاهتمامات في البنك وأن يكون هناك فريق عمل ميداني وخبير ليعيد للبنك تألقه السابق، وذكر أنه لا يوجد محاسبة للإدارات عن الأخطاء السابقة وترك قسم كبير من كوادر البنك.

تحدث المساهم إبراهيم طرحها أنه يوجد خطوة جيدة عن النسبة العالية للأعمال الإنتاجية والتنمية ، و عن ضرورة إصدار قانون جديد يسمح للبنوك التقليدية لتأسيس شركات وأن تكون بنوك تنموية . وسأل عن موضوع تقييم أصول البنك وهل تم البدء به.

سألت المساهمة منى الصويري عن حصة السهم من الخسارة حيث بلغت /١٦٢,٧/ ل.س وفق تقرير المجلس ومدقق الحسابات ولكنها لم تجد الجدول المذكور.

تحدث المساهم زياد زنبوعة، انه لأول مرة عن وجود مكاشفة حقيقية من مجلس الإدارة ومدقق الحسابات لأول مرة، وتحدث عن إزدياد الخسائر كل عام منذ عام ٢٠١٧ حتى بلغت الخسارة /٣٠/ مليار ليرة سورية هذا العام ، وتحدث عن موضوع الأرصدة الخارجية ولماذا هذه الأرصدة بدون عوائد، ولماذا لم يتم تحويل الأرصدة إلى إيداعات كي تعود بالفوائد، ولماذا الأرباح غير المحققة أكبر من حقوق المساهمين، وسأل عن الخطة لتغطية الخسارة.

تحدث السيد سامي المنير الرئيس التنفيذي لبنك الإئتمان الأهلي اي تي بي عن ضرورة التفاؤل بمستقبل البنك إنطلاقا من شعار بنك بيمو (بكرا أحلى) وأن هناك تجربة سابقة ناجحة لبنك بيمو وتحدث عن دعم بنك الإئتمان وبنك بيمو لبنك بيبلوس سورية وأن ذلك سيعود بالنجاح على بنك بيبلوس سورية.

سأل المساهم أيمن قوصرة عن وجود تغييرات في طبيعة العمل نتيجة دخول الشركاء الجدد وهل هناك إضافة لخدمات جديدة ، وعن فرص بنك بيبلوس سورية من استعادة الإيداعات في البنوك اللبنانية نتيجة تحسن وضع البنوك اللبنانية.

أجاب السيد رئيس الجلسة على مداخلات وأسئلة السادة المساهمين وأكد عن عدم إمكانية تشكيل مؤونات جديدة، كونها ستنعكس سلبا وستسجل خسائر للبنك، وعن تغطية المؤونات للقطع الأجنبي، ولجهة إعادة الهيكلة وعدم ملأ الشواغر كان بسبب وجود مفاوضات مع المالكين الجدد، وأكد نجاح تجربة بنك بيمو السعودي الفرنسي مع بنك الإئتمان الأهلي، وتأمل من الشريك الاستراتيجي المساعدة بحل موضوع الإيداعات الخارجية، وأكد أنه تم حل بعض المشاكل بمساعدة الشريك الاستراتيجي السابق ووجود بعض المشاكل لم نتمكن من حلها.
وعن وضع البنك بالنسبة للمصارف الأخرى فإن ذلك يتطلب لتحديث البيانات وسنلحظها في الاجتماعات القادمة.
أجاب السيد المدير العام عن خطط المصرف لتحقيق الربحية وأنها اصطدمت بالتضخم الكبير الحاصل في السوق، وتحدث عن الخسائر المدورة وأن نسبتها بالنسبة لحجم الميزانية هو بسيط جدا ولا تثير القلق، وأن حجز مؤونات إضافية سيشكل خسائر أكبر، وأن الحل هو التوسع بالتسليف لتشكل أرباح ومن خلالها يتم تشكيل مؤونات، وتوجه البنك حول القطاع الإنتاجي،

وأجاب عن الوضع التنافسي أنه سيتم طرحه في اجتماع الهيئة العامة القادم، وأن المقارنة يتم قياسها بشكل عام للموجودات والأرباح، وبالنسبة للإفلاس هو غير وارد بسبب سياسات مصرف سورية المركزي، وأن البنك ملتزم بسداد جميع الأموال والودائع لجميع العملاء، وأكد أن الميزانية للبنك تطبق أعلى المعايير الدولية، وتنشر دائما بكل شفافية.وأكد توجه البنك للقطاع الانتاجي، وتحدث عن إعادة التقييم. وأكد أن الإيداعات في المصارف اللبنانية كانت تعود بالفوائد على البنك، حتى العام السابق.
وأكد أن دخول شركاء استراتيجين جدد يصب في مصلحة البنك و التوسع في الخدمات السوقية، وركز على بعض النقاط الايجابية، منها نمو محفظة التسليف وهي نظيفة، وجميع الديون غير المنتجة هي مغطاة بالكامل وبنفس العملة، وانتشار الخدمات الالكترونية، ووجود نسب سيولة ممتازة، ومتفائلون مع الشركاء الاستراتيجيون الجدد.
بعد المناقشة، ولدى طرح الأمر للتصويت وافقت الهيئة العامة بالإجماع على تقريري مجلس الإدارة ومفتش الحسابات وعلى الميزانية الختامية وحساب الأرباح والخسائر المقدم من مجلس الإدارة.

رابعاً-مناقشة أرباح الشركة أو خسائرها والميزانية الختامية والمصادقة عليها.

بالنسبة إلى تخصيص نتائج السنة المالية ٢٠٢٣، ونظرا لعدم وجود أرباح محققة، وتماشياً مع قانون الشركات رقم ٢٩ لعام ٢٠١١، فقد اقترح أعضاء المجلس بالإجماع عدم توزيع أرباح وتدوير نتائج السنة المالية ٢٠٢٣.
ولدى طرح الأمر للتصويت وافقت الهيئة العامة بالإجماع على عدم توزيع أرباح

خامساً -تكوين الاحتياطيات (إن أمكن):
أوضح السيد رئيس الهيئة العامة غير العادية إلى أن الشركة لم تحقق أي أرباح محققة وبالتالي لا يمكن تكوين احتياطي قانوني أو اختياري.

سادساً -البحث في مكافآت أعضاء مجلس الإدارة عن أعماله للسنة المالية ٢٠٢٣ واتخاذ القرار بشأنها:
بين السيد رئيس الهيئة العامة أنه رغم وجود أرباح أظهرتها البيانات المالية إلا أنه لم يتم توزيع أي مكافأة لأي من أعضاء مجلس الإدارة.

سابعاً -البحث في مصاريف وتعويضات أعضاء مجلس الإدارة عن أعماله للسنة المالية ٢٠٢٣ واتخاذ القرار بشأنها:
بين السيد رئيس مجلس الإدارة إلى أن مصاريف مجلس الإدارة للسنة المالية ٢٠٢٣ بلغت ٩٨,٠٠٠,٠٠٠ ل.س فقط ثمان وتسعون مليون ليرة سورية وهي عبارة عن بدلات حضور جلسات اجتماع مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنها عن عام ٢٠٢٣ وذلك وفق قرار الهيئة العامة السابق والذي صادق على طريقة احتساب هذه البدلات.
سألت المساهمة منى الصويري عن إمكانية تخفيض التعويضات.
وأكد المساهم عمر الحسيني أن التعويضات الواجبة لمجلس الإدارة هي أقل بكثير من التعويضات لأعضاء مجلس الإدارة في المصارف الآخرى.
تحدث السيد زياد زنبوعة عن ضرورة حصول أعضاء مجلس الإدارة على التعويض وأن التعويضات هي واجبة
وتحدث السيد أندريه لحود الرئيس التنفيذي لبنك بيمو السعودي الفرنسي أن المداخلات رغم قسوتها إلا أنها ضرورية، ، وأكد أنه من خلال الخبرة في المصارف أنه بالجهد المتواصل أن أرقام الميزانية ستنمو بشكل كبير.

وأنه لولا معرفتهم السابقة بوضع البنك لما كنا استثمرنا ونتطلع لتحقيق نتائج جيدة بعد المناقشة ولدى طرح الأمر للتصويت، وافقت الهيئة العامة بالإجماع على إقرار مصاريف مجلس الإدارة.

ثامناً -البحث في تعويضات أعضاء مجلس الإدارة عن أعماله للسنة المالية ٢٠٢٤ واتخاذ القرار بشأنها:
عرض السيد رئيس الهيئة قرار مجلس إدارة البنك التوصية للهيئة العامة للبنك بالمصادقة على صرف مبلغ وقدره ٢,٥٠٠,٠٠٠ ليرة سورية (مليونان وخمسمائة ألف ليرة سورية فقط لا غير) لكل عضو عن كل اجتماع مجلس إدارة أو اجتماع لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة و٤,٠٠٠,٠٠٠ ليرة سورية (أربعة ملايين ليرة سورية فقط لا غير) لرئيس مجلس الإدارة عن كل اجتماع مجلس إدارة ولكل رئيس لجنة عن اجتماع اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة وذلك عن عام ٢٠٢٤.
وبعد المناقشة، ولدى طرح الأمر للتصويت وافقت الهيئة العامة بالإجماع على اقتراح مجلس الإدارة بخصوص بدلات حضور أعضاء مجلس الإدارة وبدلات حضور السيد رئيس مجلس الإدارة للعام ٢٠٢٤ وفق مقترح مجلس الإدارة.

تاسعاً -إبراء ذمة مجلس الإدارة وممثلي الشركة عن أعمالهم للسنة المالية ٢٠٢٣:
عرض السيد رئيس الجلسة موضوع إبراء ذمة مجلس إدارة البنك وممثلي الشركة بضوء المناقشات التي جرت لكافة التقارير وحسابات النتائج المالية والميزانية الختامية للشركة،
بعد المناقشة، ولدى طرح الأمر للتصويت وافقت الهيئة العامة بالإجماع على إبراء ذمة مجلس إدارة الشركة، وممثلي البنك عن أعمالهم للسنة المالية ٢٠٢٣.

عاشراً-انتخاب مدقق حسابات الخارجي للسنة المالية ٢٠٢٤:
استعرض السيد رئيس الجلسة أحكام المادتين ١٦٨ و١٨٥ من قانون الشركات والتي تنظم موضوع انتخاب مدقق حسابات الشركة من قبل الهيئة العامة للسنة المالية المقبلة، وأحكام القانون رقم ٣٣ لعام ٢٠٠٩ الناظم لمهنة المحاسبين القانونيين، وعرض السيد رئيس الجلسة توصية مجلس الإدارة بانتخاب السيد محمد عماد الدركزنلي كمدقق حسابات خارجي لحسابات المصرف.
وبعد المناقشة وافقت الهيئة العامة بالإجماع على انتخاب السيد محمد عماد الدركزنلي كمدقق حسابات خارجي لحسابات المصرف للسنة المالية ٢٠٢٤ وفوضت مجلس الإدارة بالتعاقد معه، وتحديد تعويضاته.

الحادي عشر – تعديل المادة /٢/ من النظام الأساسي المتعلقة بالاسم والشعار والفقرة /أ/ من المادة /١٢/ من النظام الأساسي والمتعلقة بتشكيل مجلس الإدارة والمادة /٢٥/ من النظام الأساسي والمتعلقة بتقديم الخبرة والمساعدة المصرفية

- تعديل المادة /٢/ من النظام الأساسي للبنك التي تنص على ما يلي:

المادة ٢ . الاسم والشعار:
اسم الشركة " **بنك بيبلوس سورية** " Byblos Bank Syria"شركة مساهمة مغفلة عامة ويمكن تبديل أو تعديل هذا الاسم بقرار من الهيئة العامة غير العادية بناءً على اقتراح مجلس الإدارة وموافقة مجلس النقد والتسليف.
لتصبح الفقرة بعد التعديل:

المادة ٢ . الاسم والشعار:

وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك
مديرية الشركات ـ دائرة الشركات

اسم الشركة " **شهبا بنك**" Shahba Bank "شركة مساهمة مغفلة عامة ويمكن تبديل أو تعديل هذا الاسم بقرار من الهيئة العامة غير العادية بناءً على اقتراح مجلس الإدارة وموافقة مجلس النقد والتسليف.

بالمناقشة اعترض المساهم السيد زياد زنبوعة والذي يملك /١٠/ أسهم على تعديل اسم البنك ليصبح إسم شهبا بنك كونها تسمية مناطقية.

ولدى طرح الأمر للتصويت وافقت الهيئة العامة بأكثرية الأصوات تمثل ٣٨,١٨٠,٥٠٧ سهم على اقتراح مجلس الإدارة بخصوص تعديل المادة /٢/ من النظام الأساسي المتعلقة بالاسم والشعار

تعديل المادة /١٢/ من النظام الأساسي للبنك بناءً على المادة ٧/٥ من قرار مجلس النقد والتسليف رقم ٣٠ م ن تاريخ ٢٠٢٤/٢/٢٥ لجهة تعيين أربعة أعضاء على الأكثر، ممثلين عن كل من بنك بيمو السعودي الفرنسي وبنك الائتمان الأهلي اي تي بي، دون أن يتدخل أي منهما في انتخاب الأعضاء الباقين التي تنص على ما يلي:

المادة ١٢-مجلس الإدارة:

أ – يقوم بإدارة الشركة مجلس إدارة مؤلف من سبعة أعضاء يصار إلى انتخابهم من قبل الهيئة العامة لمدة أربع سنوات، ويمكن تجديد انتخابهم للفترات اللاحقة كل أربع سنوات على الأقل بقرار من الهيئة العامة وفقا للقوانين والأنظمة النافذة، وتكون مدة ولاية رئيس مجلس الإدارة ونائبه بنفس مدة ولاية بقية الأعضاء.

يعين الشخص الاعتباري الذي يتم انتخابه من الهيئة العامة عضواً في مجلس الإدارة ممثلاً أو أكثر له في المجلس بما يتناسب ومساهمته برأس المال. ويمكن للشخص الاعتباري تبديل ممثله أو ممثليه بموجب كتاب خطي يرسل إلى مجلس الإدارة، ولا يعتبر هذا التعديل سارياً بحق الشركة أو بحق الغير إلا من تاريخ شهره في السجل التجاري.

لتصبح الفقرة بعد التعديل:

المادة ١٢-مجلس الإدارة:

أ- يقوم بإدارة الشركة مجلس إدارة مؤلف من سبعة أعضاء يتم تعيين أربعة أعضاء على الأكثر، ممثلين عن الشخص الاعتباري كل من بنك بيمو السعودي الفرنسي وبنك الائتمان الأهلي اي تي بي، دون أن يتدخل أي منهما في انتخاب الأعضاء الباقين الذين يصار إلى انتخابهم من قبل الهيئة العامة لمدة أربع سنوات، ويمكن تجديد انتخابهم للفترات اللاحقة كل أربع سنوات على الأقل بقرار من الهيئة العامة وفقاً للقوانين والأنظمة النافذة، وتكون مدة ولاية رئيس مجلس الإدارة ونائبه بنفس مدة ولاية بقية الأعضاء.

ويمكن للشخص الاعتباري تبديل ممثله أو ممثليه بموجب كتاب خطي يرسل إلى مجلس الإدارة، ولا يعتبر هذا التعديل سارياً بحق الشركة أو بحق الغير إلا من تاريخ شهره في السجل التجاري.

ولدى طرح الأمر للتصويت وافقت الهيئة العامة بالإجماع على اقتراح مجلس الإدارة بخصوص تعديل المادة /١٢/ الفقرة /أ/ من النظام الأساسي و المتعلقة بتشكيل مجلس الإدارة

تعديل المادة /٢٥/ من النظام الأساسي للبنك التي تنص على ما يلي:

المادة ٢٥-تقديم الخبرة والمساعدة المصرفية:

يقدم بنك بيبلوس ش.م.ل لبنان الخبرة الفنية والمساعدة اللازمة لإدارة وتشغيل بنك بيبلوس –سورية ش.م.س.ع ويجوز توقيع اتفاقية بين بنك بيبلوس ش.م.ل لبنان من جهة وبنك بيبلوس –سورية

ش.م.س.ع من جهة اخرى لهذا الغرض ولمدة سنتين قابلة لتجديد على أن تخضع الاتفاقية لموافقة الهيئة العامة للمساهمين، والموافقة المسبقة لمصرف سورية المركزي ووفق الشروط التي يحددها.

لتصبح المادة بعد التعديل:

المادة ٢٥-تقديم الخبرة والمساعدة المصرفية:

يقدم بنك بيمو السعودي الفرنسي الخبرة الفنية والمساعدة اللازمة لإدارة وتشغيل المصرف ويجوز توقيع اتفاقية بين بنك بيمو السعودي من جهة والمصرف من جهة اخرى لهذا الغرض ولمدة سنتين قابلة للتجديد على أن تخضع الاتفاقية لموافقة الهيئة العامة للمساهمين، والموافقة المسبقة لمصرف سورية المركزي ووفق الشروط التي يحددها.

ولدى طرح الأمر للتصويت وافقت الهيئة العامة بالإجماع على اقتراح مجلس الإدارة بخصوص تعديل المادة /٢٥/ من النظام الأساسي والمتعلقة بتقديم الخبرة والمساعدة المصرفية.

وبانتهاء جدول الأعمال اختتمت الهيئة العامة العادية أعمالها في تمام الساعة الثانية ظهراً من يوم الأربعاء الموافق لـ ٢٠٢٤/٠٦/٠٥.

مندوبي وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك

مراقب التصويت

مراقب التصويت

رئيس الهيئة العامة

مدون الجلسة

المحامي

محمد تامر وتي

صورة طبق الأصل

٩ تشرين ٢٠٢٤